

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
١٤٣٩الجمعة، ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس بالنيابة: السيد ريميريز دى استينوز بارسييلا . . . (كوبا)

افتتحت الجلسة الساعة ١١٠٠

تبدأ الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار بالعبارة

التالية:

"ترحب بالتدابير التي اتخذت لتعزيز
وتنويع اقتصاد كاليدونيا الجديدة في جميع
الميادين".

وبعد لفظة "الميادين" أود أن أضيف عبارة

"، بما في ذلك تشغيل منجم النيكل
الجديد التابع لشركة "سوسييتي ميتاليرجيك لي
نيكل" في كوبيلتو، وإقامة مشروعات جديدة
للاستنبات المائي،".

والصياغة الراهنة للفقرة ٥ ينفي الاستعاضة
عنها الصياغة الآتية:

مسألة كاليدونيا الجديدة A/AC.109/1197
و A/AC.109/L.1820

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): فيما يتصل
ببند جدول الأعمال المتعلقة بمسألة كاليدونيا الجديدة،
أمام الأعضاء مشروع قرار مقدم من وفدي بابوا غينيا
الجديدة، وفيجي، ويرد في الوثيقة A/AC.109/L.1820
التي عممت بتاريخ ٣ تموز/يوليه الماضي. أعطي الكلمة
الآن للممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة ليعرض مشروع
القرار.

السيد ساماانا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية
عن الإنكليزية): قبل أن أعرض مشروع القرار أود أن أتقدم
بالتعميدات الثلاثة التالية:

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطاب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطاب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطاب الأصلي. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إن الزعماء الميلانيزيين حثوا جميع الأطراف السياسية الأصلية في كاليدونيا الجديدة على أن تتحلى بجدية أكبر فتعتمد نهجا جماعيا مشتركا تجاه التطورات السياسية والاقتصادية وغيرها وهي تتجه إلى إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير.

إن بابوا غينيا الجديدة تود أن ترحب بالجهود التي بذلتها فعلا الحكومة الفرنسية وسائر الأطراف المشاركة في عملية إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة وتعرب عن تأييدها لها. ونحن نعتقد أن أحكام اتفاقات ماتينيون ينبغي أن توفر فرصة لجميع الأطراف لزيادة تعزيز الجهد لضمان تحقيق تقرير المصير بشكل فعال.

مع هذا، نرى أن تقرير المصير في ذلك الإقليم يمكن أن يتأثر تأثيرا شديدا إذا لم تتعكس وتدرس مصالح جميع الأطراف، وبخاصة مصالح سكان كنانك الأصليين بالشكل الكافي. وعلى سبيل المثال، أصبحت بابوا غينيا الجديدة تعتقد أنه لحين القيام بعمل حقيقي لتقرير المصير في كاليدونيا الجديدة، يمكن لسياسة فرنسا التهجيرية أن تفاقم الوضع الذي يجد الكنانك أنفسهم فيه، وهو وضع الأقلية في وطنهم الأم.

وفي هذا الشأن، فيما يتصل بالهيئة الانتخابية المتفق عليها بشأن استفتاء عام ١٩٩٨، ينبغي للجنة الخاصة أن تحث الدولة القائمة بالإدارة على إيلاء اهتمام خاص لتجميع قوائم الناخبين. إن هذه المسألة بالغة الحساسية، ويعتقد وفد بلادي أنها ينبغي أن تدرس بالشكل الكافي وبخاصة إذا ما كان لمصالح سكان كنانك الأصليين أن تؤخذ في الاعتبار بجدية وليس بطريقة هامشية.

ونحن أيضا نحث اللجنة على أن توصي الجمعية العامة بأن تطلب من فرنسا التمسك بمبادئ الأمم المتحدة في تنظيم الاستفتاء، وأن تتخذ الخطوات الضرورية لضمان أن تكون مختلف الخيارات الموضوعة على ورقة الاقتراع، بما في ذلك خيار الاستقلال، محددة بوضوح حتى تقدم للسكان المعنيين المعلومات التي يحتاجون إليها.

ولبابوا غينيا الجديدة رأي ثابت بأنه لم يحرز تقدم سريع في عدد من المجالات الحاسمة الأخرى، بما في ذلك تدريب الكنانك في جميع المجالات ذات الصلة، ويرى وفد بلادي أيضا أن سكان الكنانك الأصليين ينبغي

"إذ تعترف بإسهام المركز الثقافي الميلانيزي لحماية الثقافة الأصلية للكاليدونيا الجديدة".

وفي الفقرة ٧ ينبغي الاستعاضة عن عبارة "السلطات الفرنسية" بعبارة "السلطات الفرنسية والإقليمية".

ويسرني الآن أن أعرض، نيابة عن مقدمي مشروع القرار، فيجيء بلدي ببابوا غينيا الجديدة مشروع القرار (A/AC.109/L.1820) بصيغته المقحة شفويا.

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنشكر جميع أعضاء اللجنة على دعمهم المستمر ولاهتمامهم بضمان تحقيق عملية إنهاء استعمار كاملة وحقيقة في كاليدونيا الجديدة بشكل فعال. كما يسرنا أن نبلغ اللجنة بتأييد وتعاون الدولة القائمة بالإدارة في بلوغ النتيجة النهائية التي نعتقد أنها تمثل في نص متوازن ويراعي مصالح جميع الأطراف المعنية في العملية المؤدية إلى تقرير المصير في كاليدونيا الجديدة.

إن مشروع القرار هذا مما يمثل إلى حد كبير للمشاريع السابقة، مع تnicحات طفيفة قليلة لا تغير أو تبدل بأي حال من الأحوال معناه أو هدفه. ووفد بلادي يعتقد اعتقادا راسخا بضرورة اتخاذ جميع الأطراف المعنية الإجراء الضروري لضمان تنفيذ العناصر الهامة الواردة في مشروع القرار هذا، وكذلك جميع الجهد الآخر، تنفيذا فعلا بإعطاء معنى لعمليات إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة.

يعرف الأعضاء دون شك، أن بلادي تلتزم التزاما تاما بضمان التنفيذ التام لمشروع القرار هذا، وبضمان تحقيق تقرير المصير التام وبشكل فعال ليس فقط في كاليدونيا الجديدة وإنما في جميع الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي في جميع أنحاء العالم. وهذا يتمشى أيضا مع مهمة الأمم المتحدة لتحقيق الاتصال التام للاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠.

ويشرفني أن أبلغ اللجنة أن الزعماء الذين حضروا مؤتمر القمة الميلانيزي الرائد الثامن في هونيارا أكدوا مجددا تأييدهم الثابت لعملية إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة والتزامهم بها، كما طالبوا الموقعين على اتفاقات ماتينيون باحترام التزاماتهم وإجراء حوار سياسي يؤدي إلى إجراء الاستفتاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بهذا تكون اللجنة قد اختتمت بنظرها في البند المعنون "مسألة كاليدونيا الجديدة".

تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والاتصالات والمعلومات والمساعدة (تابع)

المسائل المتعلقة بأنجيلا وبرمودا وتوكيلو وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر كaiman وساموا الأمريكية وغواهام ومونتسيرات
(A/AC.109/L.1815)

السيدة خان - كومنجز (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أجريت مشاورات منذ مناقشتنا الأخيرة للتتعديل المدخل على الفقرة التاسعة من ديباجة الجزء العام من مشروع القرار الموحد A/AC.109/L.1815. ومن أجل الاجابة على الأسئلة المشروعة التي طرحتها زملائي بشأن المسألة التقنية المتعلقة بالإشارة إلى برنامج عمل المؤتمرين العالميين الذين اختتما مؤخرا، الأول في يوكوهاما، اليابان، والثاني في بريجتاؤن، بربادوس، والذين لم تقدم بعد تقاريرهما إلى الجمعية العامة، علاوة على مشاعر القلق إزاء الإشارات الأخرى ذات الصلة التي قد يكون لها أثر على فقرة الديباجة هذه، فإنني أقدم التعديل المقترن، الذي جرى تعديمه على أعضاء اللجنة، والداعي إلى أن يدرج بعد عبارة "تدور البيئة" ما يلي:

"وإذ تراعي في هذا الصدد المداولات في جميع المؤتمرات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك جدول أعمال القرن ٢١، والمؤتمر العالمي المعنى بالحد من الكوارث الطبيعية، والمؤتمرون العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".

وفي رأي وفدي أنه ما دامت أغلبية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المذكورة في مشروع القرار الموحد أقاليم جزرية صغيرة، فإن هذا التعديل من شأنه أن يحسن هذا الجزء من مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثلة ترينيداد وتوباغو على جهودها، واستخدامها المقترن الأصلي ل نقطة انطلاق، وعلى جميع المشاورات التي أدت إلى هذه النتيجة.

أن يمكننا من معرفة حقوقهم كما يعترف بها سواء بناء على قيمهم وممارساتهم التقليدية أو بواسطة القانون الدولي، بما في ذلك حقوقهم في تملك واستغلال مواردهم الطبيعية بغية توفير الفرص لشعوبهم للمشاركة في تنمية بلد هم.

ولذلك يود وفد بلادي أن يدعوا المجتمع الدولي، واللجنة الخاصة بشكل خاص، لضمان أن يكون الكاتب في وضع يتيح لهم التعبير بحرية عن حقوقهم في تقرير المصير، بما في ذلك حماية حقوقهم الأساسية الأصيل تحت أي شكل يختارونه من أشكال الحكم عندما يجري الاستفتاء.

وقد علمنا التاريخ أن فرنسا بلد رائد في التحرير والحرية واحترام الإنسانية. وبهذه الروح نحن متظاهرون للغاية بشأن رغبة الدولة القائمة بالإدارة في رؤية نتيجة إيجابية في كاليدونيا الجديدة.

إن بابوا غينيا الجديدة ملتزمة تماما بعملية الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار، وبما يتمشى مع ذلك الالتزام نواصل مساعدة البلدان والشعوب المستعمرة في التقدم نحو ممارسة حقوقها غير القابل للتجاهل في تقرير المصير والاستقلال.

وبهذا يرفع المقدمان إلى اللجنة مشروع القرار، بصيغته المقتحة شفويا، ويوصيان باعتماده.

السيد سينيلولي (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أؤيد البيان الذي أدى به ممثل بابوا غينيا الجديدة توا فيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بمسألة كاليدونيا الجديدة. وأود أيضا أن أضيف أن بلدان المحيط الهادئ الممثلة في الأمم المتحدة تؤيد مشروع القرار. ولذلك فإنني أحث أعضاء اللجنة على اعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/AC.109/L.1820، بصيغته المقتحة شفويا من جانب الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة، دون تصويت؟

اعتمد مشروع القرار A/AC.109/L.1820، بصيغته المقتحة شفويا.

الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها
(تابع) A/AC.109/1191 و A/AC.1823

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): استرعي الانتباه إلى مشروع المقرر A/AC.109/L.1823، المقدم من الرئيس، والذي جرى تعديمه صباح الأمس. هل يرغب أي عضو في التكلم بشأن مشروع المقرر؟

السيد سير غيف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن فائدة اعتماد مشروع المقرر مشكوك فيها. ونحن نعتقد أن تكرار هذا النوع من المقررات سنة تلو الأخرى لا يعبر عن واقع اليوم؟ ولا يستند هذا التكرار إلى الحقائق الفعلية للعصر. ومشروع المقرر له طابع المواجهة، ونحن نعتقد أنه ليس من الضروري اعتماد مقرر منفصل، لأن بعض جوانب الأنشطة العسكرية ترد كل عام في القرار الجامع الصادر عن الجمعية العامة. ولذلك فإن الوفد الروسي يعارض اعتماد مشروع المقرر هذا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ستبت اللجنة الآن في مشروع المقرر A/AC.109/L.1823

اعتمد مشروع المقرر A/AC.109/L.1823 بأغلبية ١٧ صوتاً مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد عن التصويت.

التقرير ١٠١ للفريق العامل (A/AC.109/L.1821)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): التقرير ١٠١ للفريق العامل وارد في الوثيقة A/AC.109/L.1821. هل لدى أي عضو رغبة في التعليق على التقرير؟

السيد غوويل (الهند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد أثار وفد بلدي في جلسة للفريق العامل نقطة هي في جوهرها نقطة إجرائية، وذلك أساساً حرصاً على حسن أداء الولاية المعطاة للجنة. والاقتراح التالي، هو بدوره اقتراح إجرائي تماماً.

فيما يتعلق بالفقرة ٤ من التقرير، استرعي انتباه أعضاء اللجنة إلى الجملة قبل الأخيرة التي تتناول الطريقة التي يتم بها قبول الدعوات إلى مختلف الحلقات الدراسية. ونصها كما يلي:

هل لي أن أعتبر أن اللجنة تعتمد التقرير ومشروع القرار الموحد، في مجملهما، وبصيغتهما المعدلة شفوياً، دون تصويت؟

اعتمد تقرير اللجنة الفرعية ومشروع القرار الموحد، (الجزء الأول وباء) (مشاريع القرارات بشأن تسعه أقاليم) بصيغته المعدلة شفوياً.

أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية
(تابع) A/AC.109/L.1822 و A/AC.109/1191

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أسترعي الانتباه إلى مشروع القرار A/AC.109/L.1822، المقدم من الرئيس، والذي جرى تعديمه صباح الأمس. هل يرغب أي عضو فيأخذ الكلمة بشأن مشروع القرار؟

السيد سير غيف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): نرحب بأنه قد حذف من مشروع القرار ما كان في السابق غير مقبول فيما يتعلق بنظام الفصل العنصري. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء الطابع غير المتوازن للمشروع، الذي لا يحمل إلا الانطباع السلبي لأنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها. وفي رأينا أن هذه الأنشطة يمكن أن يكون لها تأثير هام على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إذا لم تكن متنافية مع مصالح سكان الأقاليم. ونحن نعتقد أن من صالح عمل اللجنة الخاصة ألا تعتمد هذا المشروع التقليدي. إن الكثير من الجوانب الإيجابية لأنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها قد أدرجت في قرارات الجمعية العامة؛ ولا يحتاج المرء إلا الرجوع إلى القرار الجامع حول هذا الموضوع. وبالتالي، فإننا نطلب طرح مشروع القرار للتصويت وعدم اعتماده.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ستبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/AC.109/L.1822

اعتمد مشروع القرار A/AC.109/L.1822 بأغلبية ١٧ صوتاً مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد عن التصويت.

السيد غوويل (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أقدر حق التقدير الآراء التي أبدتها ممثل سيراليون وأتقبل تماماً رأيه القائل بأنه لن يكون هناك اتفاق بنسبة ١٠٠ في المائة حول الدعوات، ولكن ليس هذا هو الهدف من هذا التعديل.

كما قلت سابقاً، الفكرة تكمن في تيسير عملية التشاور عن طريق التخفيف عن كاهل الرئيس وأعضاء اللجنة الآخرين بحيث لا يظل عليهم عبء إجراء مشاورات مع أعضاء منفردین في اللجنة. بدلاً من ذلك، يصبح على الأعضاء تقديم وجهات نظرهم إلى أعضاء المكتب دون أن يتطلعوا أن يتصل بهم أعضاء المكتب. وعملية التشاور ذاتها ستظل كما هي، وكذلك عملية التوصل إلى القرار اللازم بشأن المشاركة في الحلقة الدراسية أو أي مناسبة أخرى. وبهذه الطريقة، سيكون لدى جميع أعضاء اللجنة علم مسبق بأى دعوة وسيتسنى لهم تقديم آرائهم إلى رئيس اللجنة أو الأمانة في الوقت المناسب. كما أنه لن يكون بمقدور أي وقد أن يدعى، في مرحلة لاحقة، أنه قد حيل بينه وبين إبداء آرائه.

السيد بنغالي (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذا كانت اللجنة ترغب في اعتماد المقترن، فإنني سأتمشى معها. إلا أن شاغلي، مرة أخرى، هو بالتحديد ما حاول تبيانه ممثل الهند: أي الإطار الزمني. دعونا نفترض أننا تلقينا دعوة يوم الاثنين وإننا بحاجة للرد عليها يوم الجمعة. إنني لا أعتذر بالطبع على إعلام أعضاء اللجنة بأمر تلقي الدعوة، ولكن، إذا ما كانت لدى بعض الوفود رغبة في عدم قبول تلك الدعوة، لتعيين علينا عقد اجتماع لمناقشة الأمر. وإنني متأكد أنه عندما يحين يوم الجمعة، لن يكون قد تنسى لنا الوقت الكافي لاتخاذ قرار.

وكما قلت من قبل، فإن المقترن بدا معقولاً لي عندما قرأته، غير أن شاغلي هو صيغ الوقت. إن لأنّي وفد أن يقول، "لا أظن أننا ينبغي أن نقوم بهذه الرحلة"؛ هذا حقه. علينا أن نتفق كلّلجنة على اتخاذ قرار يمس عضوية اللجنة برمتها - وهذا هو شاغلي. غير أنه إذا كان أعضاء اللجنة يجدون المقترن مقبولاً، فإنه سأتمشى معهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن شاغل نائب الرئيس صحيح تماماً: فإذا وردت الدعوة يوم الاثنين وكان من الواجب الرد عليها يوم الجمعة، فإن ردود أعضاء اللجنة ينبغي أن تصل، فلنقل، يوم الأربعاء أو

"طبقاً لما هو متبع، سيعقد الرئيس مشاورات مع أعضاء المكتب الذين سيجرون دورهم مشاورات مع أعضاء اللجنة من مجموعاتهم الإقليمية".

إن من الواضح أن الدعوات كثيرة ما توجه إلى اللجنة قبل مهلة قصيرة جداً، ربما لا تزيد عن الأسبوع الواحد. وفي هذا الوقت، قد يشق على أعضاء المكتب بل يستعصي عليهم في بعض الأحيان أن يجعلوا بقصد التشاور مع مختلف الأعضاء في المجموعات الإقليمية. وبهذا تسهيل عملية التشاور هذه، اقترح إدراج الجملة التالية مباشرة بعد الجملة التي قرأتها توا:

"ينبغي إبلاغ أعضاء اللجنة المعلومات الخاصة بهذه الدعوات كي يمكنوا من إبداء آرائهم حول المسألة قبل موعد نهاية محدد".

إن هذه الإضافة تأخذ في الاعتبار الطابع الملحق للمسألة، وهي تريح الرئيس وبقية أعضاء المكتب من التماس آراء الأعضاء بشأن هذه الدعوات. ويصبح بذلك على عاتق كل عضو أن يقوم عن طريق الأمانة، بإبلاغ ما قد يكون لديه من الآراء حول الموضوع إلى رئيس اللجنة. وهذا، برأيي، سييسر ويسرع عملية هذا الاتصال، وذلك هو الغرض الوحيد من هذا التعديل.

السيد بنغالي (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الاقتراح له وجاهته. وما يقلقني هو أنه لو أعرّب أي عضو في اللجنة عن اعتراضه على أي دعوة مقدمة إلى اللجنة، لأدى ذلك إلى إعطاء وزن للحجج القائلة بأن أعضاء المكتب ينبغي أن يحرروا مشاورات مع أعضاء المجموعات الإقليمية.

إنني متردد حيال هذا التعديل المقترن، إذ أنه يبدو مناسباً إجمالاً لكن مضامينه الدقيقة ليست واضحة لي كل الوضوح. ويختلجني الشعور بأننا لن نتوصل إلى اتفاق بنسبة ١٠٠ في المائة حول بعض الدعوات التي سنلتلقها. وكل وفد لديه طبعاً الحق في الإعراب عن وجهات نظره، ولكن إذا وجد رأي معارض، لوقع طبعاً مرة أخرى على عاتق أعضاء المكتب عبء الدخول في مفاوضات أو مشاورات.

من وجهة النظر هذه، لا أرى أن هذا الاقتراح يضيفه الكثير إلى ما لدينا فعلاً.

موافقة على المقترن، ولذلك أعتقد أن باستطاعتنا اعتماده فورا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أوفق. هل لي أن أعتبر بأن اللجنة تعتمد التقرير بصيغته المدقحة شفويا؟

اعتمد تقرير الفريق العامل ١٠١ A/AC.109/L.1821) بصيغته المدقحة شفويا.

الخميس. وهذه هي المسألة الوحيدة التي تشكل نقطة الخلاف. إننا سنكون قد حددنا ببساطة موعداً نهائياً يتعين على أعضاء اللجنة الرد قبله. وحالما يمر هذا الموعد النهائي، تعتبر عملية المشاورات مكتملة ولا يصبح هناك محل لأي مشاورات أخرى. هل يوافق ممثل الهند؟

السيد غويل (الهند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): كما بيّنت من قبل، فإنني أقدر تماماً الشاغل الذي أعرب عنه ممثل سيراليون. فلو أخذنا المثال الذي ضربه، أي دعونا نفترض أن الدعوة تصل يوم الاثنين ويجب الرد عليها يوم الجمعة. إن عملية التشاور وصنع القرار لا تتوقف عندما تقدم الوفود وجهات نظرها.

كيف تتخذ القرارات الآن؟ إن القرارات يتتخذها المكتب، ويتخذها الرئيس، مع مراعاة تصورهم للكيفية التي سيستحبب أعضاء اللجنة لهذه الدعوة. ولكن كيف يمكننا أن نتأكد من أن جميع الوفود قد استشيرت؟ ذلك أنه إذا توجب على ثلاثة أعضاء من المكتب التشاور مع كل وفد، فإن هذه العملية تصبح عملية شاقة للغاية. وبخلاف ذلك سيكون على كل وفد أن يعلم الأمانة بما يراه، إذا كانت لديه وجهة نظر في الأمر فعلاً.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): كما يعلم أعضاء اللجنة، بقي بدنان على جدول الأعمال، أي، البند المتعلّق بالوكالات المتخصصة والبند المتعلّق بتقريربعثة الزائر المقبّلة إلى توكيلاو.

بالنسبة للوكالات المتخصصة، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سينظر في هذا البند في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤. وقد جرت العادة على أن يشارك الرئيس في نظر المجلس ثم يفيد اللجنة بما يتم. وعندئذ تقوم اللجنة بصياغة قرار يستند إلى القرار الذي يتّخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المسألة الأخرى التي ما زالت تنتظر البت أمام اللجنة هي تقريربعثة الزائر إلى توكيلاو. وحالما يصدر هذا التقرير، تعقد اللجنة اجتماعاً أو اجتماعين في آخر آب/أغسطس أو بداية أيلول/سبتمبر، قبل انعقاد دورة الجمعية العامة، وذلك للنظر في تقريربعثة وكذلك في البند المتعلّق بالوكالات المتخصصة. ثم تختتم اللجنة دورتها للعام.

في ضوء جميع جلسات الاستماع التي تمت الموافقة عليها أثناء الدورة، وتطور العمل في اللجنة وفي الأمم المتحدة عموماً والتطورات في الحالة الدوليّة، أعتقد أنه قد يكون من المستصوب لأعضاء اللجنة ولهيئتها - أي المكتب والفريق العامل - الاصطلاح بدراسة لأعمال اللجنة مع التركيز على الأفكار المتعددة التي تقدم بها الملتمسون وعلى الاتفاques المتضمنة في الوثائق التي اعتمدناها. ونظراً لأهمية هذه التحليلات

لفترض أن الدعوة التي تتطلب إبداء آراء الوفد تصل يوم الاثنين وأن المطلوب من الوفد هو الرد يوم الأربعاء. بعد أن يصبح الرد معروفاً، ومع مراعاة وجهات النظر العامة التي تكون قد نمت إلى علم الأمانة، يقوم الرئيس وأعضاء المكتب الآخرون بالبت في الأمر مثلما يفعلون الآن آخذين في اعتبارهم وجهات النظر هذه. وهذا لا يتغير. إنه كل ما في الأمر أن عملية التشاور تتسير. لأنه إذا كانت الدعوة ستصل يوم الاثنين ويجب اتخاذ قرار يوم الجمعة، أي في غضون يومين أو ثلاثة أيام، يكون من العسير تماماً على أعضاء المكتب ضمان إتمام التشاور مع جميع الأعضاء، وتصبح العملية طويلة وشاقة.

إذا كان الشاغل هو الإطار الزمني، وكان لدى ممثل سيراليون نهج بدليل، فإنه على أتم استعداد لتقبله. غير أن الإطار الزمني هنا ليس من قبيل الأطر الزمنية المتجمدة التي لا تقبل التعديل أو التبدل؛ وال فكرة إنما هي مجرد تسهيل عملية التشاور.

السيد نكونغو (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): حسب على ما فهمت سبق أن ذكر نائب الرئيس أنه لن يعارض إذا كانت اللجنة بكامل هيئتها

وحيث أنه ليس لدى أي عضو آخر من أعضاء اللجنة الرغبة فيأخذ الكلمة، فإننا نختتم جلسة اليوم. وأتوجه بالشكر لجميع أعضاء اللجنة على ما قدموه من مساعدة قيمة في التوصل إلى القرارات التي اتخذناها. وأود كذلك التوجه بالشكر إلى موظفي الأمانة على ما قدموه من دعم هذا الأسبوع والى فريق المترجمين الشفويين على عمله القيم وصبره معنا جميعاً. وسيعلن عن الاجتماع القادم في اليومية. وأتمنى لكم جميعاً صيفاً ممتعاً.

﴿أعمال اللجنة في المستقبل، فإن البت في طريقة عملنا سيتم على نحو جماعي﴾.

لهذه الأسباب مجتمعة نعتقد الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن عمل لجنتنا يزداد أهمية، وكما بين عدد من المتكلمين هذا الأسبوع، يقع علينا التزام ومسؤولية تجاه كل من الجمعية العامة والمجتمع الدولي في النضال من أجل تصفية الاستعمار. إن مبادئ اللجنة ما زالت صالحة تماماً. وكذلك الأسباب التي أدت إلى إنشائها، وأعتقد أنه ينبغي لنا، في إطار المبادئ التوجيهية التي سيتفق عليها في اللجنة، الاضطلاع بهذه الدراسة للوفاء بهذه المسؤولية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥